تعاظم الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل

بقلم وليم ووندير لي (مقدّم في الجيش الأميركي) وأندريه بريري (مقدّم في سلاح الجو الأميركي) وكلاهما من المخططين العسكريين السياسيين للشرق الأوسط في مجلس إدارة الخطط والسياسة الإستراتيجية المشتركة لهيئة الأركان.
فصلية الشرق الأوسط؛ شتاء ٢٠٠٨

كرر كل رئيس منذ ليندون جونسون الإلتزام الأميركي بالمحافظة على الميزة العسكرية النوعية (QME)[1] لإسرائيل. أما المبدأ الذي يقف خلف هذا الإلتزام فبسيط: إسرائيل عبارة عن قلعة حكومية ليبرالية ممثّلة في الشرق الأوسط، وبذلك، فإن بقاءها يُعد مصلحة وطنية أميركية حيوية. ولضمان الوجود المستمر لهذا الحليف الأميركي القديم في بحر من البلدان يدعو غريزياً الى تدميرها، على إسرائيل أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها عسكرياً وردع العدوان. وفي حين أن إئتلافاً من دول عربية يمكنه دوماً التفوق على القوات الإسرائيلية بما يتعلق بالجنود، الدبابات، المدفعية، والطائرات الحربية، فإن بإمكان الولايات المتحدة ضمان بقاء إسرائيل إذا ما كانت قادرة على المحافظة على تفوقها العسكري النوعي، معتمدة على أسلحة، قيادة، تدريب وتكتيكات أكثر تطوراً لردع أو هزم أعدائها في الشرق الأوسط. لكن في حين أن المحافظة على الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل (QME) لا يزال مصلحة إستراتيجية أميركية، فإن الديناميكيات السياسية والعسكرية المتحولة في الشرق الأوسط تتطلب تعريفاً أوضح للـ QME وإتفاقاً متبادلاً بين واشنطن والقدس حول الكيفية التي يمكن بها المحافظة على الـ QME.

ففي الوقت الذي سلب فيه التدريب والسلاح التقليدي للدول الإقليمية الأخرى ذاك الذي لإسرائيل، إعتمدت الحكومة الإسرائيلية أكثر فأكثر على قدرتها النووية غير المعترف بها لردع أعدائها المحتملين، مخفضة بذلك من تأثير مبيعات الأسلحة الإقليمية الأميركية على الـ QME الإسرائيلي. فبالنسبة لواشنطن، تعتبر مبيعات السلاح إشارات سياسية وعسكرية قوية عن العزم الأميركي الوقوف مع حلفائها، الإسرائيليين والعرب. وفي نفس الوقت فإن الأعداء المحتملين الذين يجب المحافظة على الميزة العسكرية النوعية ضدهم يتغيرون. فدول مثل مصر والعربية السعودية تشكلان الآن تهديداً أقل حتى أنها تجد نفسها مصطفة إستراتيجياً مع إسرائيل في رغبتها بإحتواء وردع الأهداف الإقليمية لإيران وتطوير القدرة النووية للجمهورية الإسلامية.

ولأن التشعب الإستراتيجي للشرق الأوسط الى إسرائيل وكتلة عربية ضخمة وصلبة لم يعد أمراً ذي صلة، فإن فرضيات تقليدية تتعلق بالـ QME لم تعد صحيحة الآن. فعلى سبيل المثال، لم تعد مبيعات الأسلحة التقليدية المعقدة لدول عربية تتضمن بالضرورة إنخفاضاً موازياً في الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل. بدلاً من ذلك فإن مبيعات كهذه تعتبر سيفاً ذو حدين، بتخفيضها من الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل الى الحد الذي تظل تمثل فيه دول عربية كهذه دولاً عدوة لإسرائيل إلا أنها تزيد من الـ QME لإسرائيل بواسطة زيادة القدرة العسكرية لدول منحازة اليها في رغبتها لردع عدوان إيراني. إن أي مفهوم جديد للـ QME الإسرائيلي يجب أن يأخذ بالإعتبار هذه الديناميكية وكذلك مسألتي تحصين

[1] Qualitative Military Edge

إسرائيل ضد تهديدات من قبل جيرانها وكذلك إحتساب مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة في ضمان إحتفاظ دول عربية معتدلة بقدرة كافية لردع الطبيعة العدوانية الإيرانية.

خلفية تاريخية

إن المصالح الأميركية مرتبطة بتلك التي لإسرائيل لأسباب تاريخية، أخلاقية، وسياسية. فمنذ إعتراف الرئيس هاري ترومان بالدولة اليهودية الجديدة في ١٤ أيار عام ١٩٤٨، دعمت واشنطن أو ضمنت، ضمنياً، بقاءها. وخلال الحرب الباردة، كانت إسرائيل شريكاً أساسياً في النضال للحد من النفوذ السوفياتي في المنطقة. وقد أسس ديفيد بن غوريون، رئيس الوزراء الأول لإسرائيل، عقيدتها الدفاعية الأساسية في العام ١٩٥٣، مصمماً على وجوب محافظة إسرائيل على ميزة نوعية بما أنها لا تستطيع تجاوز تخلفها الكمي. وفقط في العام ١٩٦٨، عندما صادق الرئيس لينـدون جونسون على مبيعات مقاتلات الفانتوم أف- ٤ لإسرائيل بداية القرار الفرنسي بحظر مبيعات الأسلحة الى إسرائيل، بدأت واشنطن بالفعل تنفيذ إلتزامها بزيادة الميزة النوعية لإسرائيل على حساب جيرانها.

وقادت إنتصارات إسرائيل، أولاً في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ وبعدها في حرب يوم الغفران في العام ١٩٧٣، الرئيس المصري أنور السادات الى الإستنتاج بأنه لا يمكن هزيمة إسرائيل عسكرياً بسهولة. هذا الإعتراف أسس لمرحلة التسوية المصرية – الإسرائيلية مستقبلاً ودعم الجدل داخل الحكومة الإسرائيلية بخصوص تأدية الميزة العسكرية النوعية لوظيفتها بشكل جيد سياسياً وعسكرياً. وبعد حرب ١٩٧٣، ضاعفت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لإسرائيل أربعة أضعاف، لتحل مكان فرنسا كأكبر مزود للسلاح لإسرائيل. وإستمرت الحكومة الأميركية، على كل حال، بتزويد جيران إسرائيل بالسلاح، لبنان والعربية السعودية، في رد على مبيعات الأسلحة السوفياتية في المنطقة. أما اليوم، فلا تزال إسرائيل المتلقي الأكبر للتمويل العسكري الخارجي الأميركي، موقعةً مؤخراً إتفاقية مساعدات عسكرية بقيمة ٣٠ مليار دولار، ما يعادل زيادة ٢٥ بالمئة في المساعدات العسكرية على مدى العقد المقبل.

وتعهد رونالد ريغان بالإلتزام بالميزة النوعية لإسرائيل صراحة، وهو ضمان كررته كل إدارة أميركية أتت لاحقاً. ومع ذلك، وخلال سنوات الرئيس ريغان، تقلصت الفجوة النوعية الموجودة بين القدس والرياض بشكل دراماتيكي. فمع مبيعات عام ١٩٨١ لأنظمة رادار أواكس الجوية للعربية السعودية، جعلت الولايات المتحدة ميزة سلاح الجو الإسرائيلي مقابل أي إئتلاف عربي معادٍ تتآكل. وفي حين تضاءلت الميزة إسرائيل التكنولوجية في منظومات السلاح على إمتداد الثمانينات والتسعينات، فقد إحتج مسؤولون أميركيون بالقول بأن الجيش الإسرائيلي كان لا يزال محافظاً على الميزة العسكرية النوعية على مستوى النظام الثانوي، مع أنظمة البرمجيات وكذلك منظومات الإستهداف القاتلة المطورة، وبأن المعنويات، التكتيكات، التدريب، الإدارة اللوجستية المتفوقة موازنة، أيضاً، للمشتريات العربية للأسلحة ذات التقنية العالية. أما المسؤولون الإسرائيليون فلا يوافقون على ذلك. فمنذ منتصف الثمانينات، وأعداء إسرائيل التقليديين، بمن فيهم مصر والأردن، يدربون جنودهم على تكتيكات قتالية على النموذج الأميركي، وقاموا بإرسال ضباطهم وجنودهم الكبار العاملين في الخدمة لدراسة المناهج التعليمية العسكرية الأميركية والأوروبية، وشاركوا في التدريبات المشتركة مع قوات أميركية وقوات غربية أخرى. فالدرجة التي كانت التكتيكات الإسرائيلية متفوقة بها على تلك التي لأعدائها العرب قد إنخفضت، لكن الى أي حد فذلك أمر لا يزال غامضاً.

لقد وفى المسؤولون الأميركيون بإلتزامات الميزة العسكرية النوعية تجاه إسرائيل إما بتخفيض درجة قدرة أنظمة السلاح التي باعتها أميركا لدول عربية وإما برفع مستوى نسخات الأسلحة الى إسرائيل. وقامت الولايات المتحدة، في مناسبات عديدة، ببيع الإسرائيليين رزمات أسلحة "موازنة" في أي وقت كان يتم التوصل الى صفقة كبرى مع العربية السعودية أو دول شرق أوسطية أخرى.

وفي حين قد تكون أدت مبيعات الأسلحة الأميركية المتزايدة والتورط المتزايد في الشرق الأوسط منذ الثمانينات الى تخفيض مستوى فجوة القدرة بين إسرائيل وجيرانها العرب، فإن ترسانة إسرائيل النووية غير السرية هي التعبير النهائي عن ميزتها العسكرية النوعية. وبحسب تقديرات إستخبارية أميركية غير سرية، فإن إسرائيل تمتلك ما بين ٧٥ و ١٣٠ سلاح نووي. أما إسرائيل فلن تؤكد إمتلاكها لأسلحة نووية، مختارة بدلاً من ذلك المحافظة على سياسة " الغموض النووي" التي تقول فيها بأنها لن تكون البلد الأول الذي يدخل أسلحة نووية الى الشرق الأوسط. ولا يمكن لعدو

البدء بعمل عدائي ضد إسرائيل من دون أخذ الرد الإنتقامي النووي المحتمل بالإعتبار. أما عدم سؤال البيت الأبيض إسرائيل علناً مطلقاً عن حاجتها لهذه الترسانة أو إنتقادها لتوسيعها، فإن ذلك يبرهن عن الإلتزام الأميركي بالميزة العسكرية النوعية، تحديداً لأن هذا الصمت لا يتفق والمواقف الأميركية المعبر عنها بوضوح حول الحد من الإنتشار النووي.

تحديد الميزة العسكرية النوعية (QME)

إن مكتب الشؤون العسكرية السياسية التابع لوزارة الخارجية الأميركية مسؤول عن مبيعات وصادرات الأسلحة ولذلك فهو يملك زمام قيادة الوكالات الحكومية بخصوص الـ QME. وعلى كل حال، تدرس دوائر الوكالات الحكومية، بشكل روتيني، مسألة نشر أنظمة أسلحة حساسة من خلال "اللجنة السياسيةالوطنية الكاشفة". فأعضاء اللجنة العموميين هم وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزراء الجيش، البحرية وسلاح الجو، ورئيس هيئة الأركان المشتركة. وعملياً، تعتمد وزارة الخارجية أيضاً على المعلومات الصادرة من دوائر الإستخبارات لصنع القرارات المتعلقة بالـ QME. إذ لايمكن الإفراج عن منظومة أسلحة حساسة إلا إذا كان هناك دعم إجماعي على ذلك.

ولدى المسؤولين العسكريين الإسرائيليين بعض البيانات والمعلومات أيضاً. ففي الإجتماع السنوي للمجموعة العسكرية السياسية المشتركة التابعة لوزارة الدفاع، وضع المسؤولون الإسرائيليون قائمة بالأنظمة التي يعتبرون أن إمتلاكها من قبل أعدائهم تمثل تهديداً لميزتهم العسكرية النوعية. ويحدد صناع السياسة العسكرية ميزتهم العسكرية هذه على أنها " القدرة على المحافظة على ميزة عسكرية موثوقة توفر قدرة الردع، وإذا دعت الحاجة، القدرة على تحقيق التفوق بشكل سريع في ساحة المعركة ضد أية توليفة قوى متوقعة بأقل حد من الأضرار والضحايا." وفي تقييمها للـ QME، تركز إسرائيل على التهديدات الآتية من أنظمة الأسلحة المتطورة بدلاً من التركيز على المنصات بإستثناء الغواصات والطائرات غير المسلحة. كما تتضمن إعتبارات إسرائيلية أخرى القرب الجغرافي، قابلية الإنتقال، السوابق، و التفاعل بين أنظمة مختلفة.

وفي حين أن ليس هناك من متطلب رسمي مفوض نيابياً لإحالة تقريرحول الـ QME الإسرائيلي على أساس نوعي أو كمي للبت فيه، فإن الفصل ٤٠٤ (c) من "قانون تفويض العلاقات الخارجية"،للسنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (P.L. 102-138) يتطلب من الرئيس إحالة " تقرير نقل أسلحة الشرق الأوسط" الى الكونغرس سنوياً، الذي يوثق كل عمليات نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية من قبل أية دولة الى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي ويحلل تأثيرها على التوازن العسكري الإقليمي. بالإضافة الى ذلك، فإنه عندما تحيط "وكالة تعاون أمن الدفاع" الكونغرس علماً بمبيعات الأسلحة المقترحة للشرق الأوسط، فإنها تضمنه بياناً حول التأثير المتوقع لهذه المبيعات على الـ QME الإسرائيلي. ومع ذلك فإنه ليس هناك من وكالة إستخبارات أميركية تقوم بمراجعة سنوية للـ QME الإسرائيلي أو تأثير مبيعات الأسلحة الأميركية في المنطقة، وبإمكان الكونغرس الإعتراض، وقد فعل، على قرارات القسم التنفيذي بخصوص الإفراج عن الأسلحة. ففي العام ١٩٩٨، على سبيل المثال، رفع نواب هواجسهم قائلين بأن " مبيعات التجهيزات المعقدة يمكن أن تؤدي الى تآكل الميزة النوعية لإسرائيل إزاء جيرانها العرب، إذا ما قامت الدول الخليجية بالإنضمام الى عمل عربي عسكري مشترك ضد إسرائيل."

ليس هناك من تعريف حكومي أميركي رسمي للـ QME، كما أن الـ QME ليست مذكورة في الإستراتيجية الأمنية الوطنية رغم أن هذا الغموض قد يكون مقصوداً. ورغم ذلك، فقد عبّر وزير الخارجية وارن كريستوفر عن الفهم المشترك عندما صرح قائلاً،" سوف نحافظ على الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل، وعلى قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها." أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٧، فتصرح لجنة التمويل العسكري الخارجي التابعة لوزارة الدفاع بأن مساعداتها لإسرائيل ستخدم ثلاثة أهداف:

- المحافظة على الميزة النوعية لجيش الدفاع الإسرائيلي في توازن القوى الإقليمي؛ تعزيز قدرة إسرائيل على ردع التهديدات والدفاع عن نفسها؛
- منع الصراع الإقليمي؛ مساعدة إسرائيل في تحقيق أهدافنا المشتركة في مكافحة الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل؛ و

- بناء الثقة الضروري لإسرائيل للإقدام على مخاطر محسوبة للسلام؛ كما دل على ذلك إنفصال إسرائيل عن غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية في العام ٢٠٠٥.

الوضع القائم المثير للجدل

لا يمكن للـ QME الإسرائيلي أن يكون الإعتبار الوحيد في عملية صنع القرار الأميركي. إذ على الحكومة الأميركية، أولاً وقبل كل شيئ، أن تدافع عن مواطني ومصالح الولايات المتحدة الحيوية. فأي قرارأميركي حول مبيعات الأسلحة الى المنطقة يجب أن ينظر الى التوازن العسكري الواسع، القدرات العربية، البيئة السياسية – العسكرية الحالية، ومصالح السياسة الخارجية الأميركية.

إن قضايا كهذه تسلط الضوء على النقص الموجود في إطار العمل التحليلي أو منهاج تقييم الـ QME. فبحسب التعريف الإسرائيلي، فإن الميزة العسكرية النوعية يمكن أن تساوي إسرائيل بمعظم الشرق الأوسط العربي وإيران، لكن إذا أخذ صناع السياسة الأميركيين التعريف الإسرائيلي التقليدي بحسب قيمته الظاهرية، فإن واشنطن لا تستطيع تسليح حلفائها من دول الخليج الفارسي الذين يدعمون السياسة الأميركية ضد إيران. وهذا الأمر هام بسبب حقيقة أن كل من دول الخليج الفارسي وإسرائيل ترى في النظام الإيراني، وبحق، الهاجس العسكري الأكبر.

إن التحدي الإيراني للولايات المتحدة حاد. فإيران لا تزال الدولة القيادية الراعية للإرهاب. وقد إستغل الحرس الثوري الإسلامي حرب حزب الله في تموز ٢٠٠٦ مع إسرائيل للدفع قدماً بأهدافه السياسية الإقليمية في الشرق. إذ قدم المسؤولون الإيرانيون التدريب، التمويل، والسلاح لميليشيات شيعية متنوعة في العراق، والتي إستخدمت متفجرات متطورة لقتل وتشويه الجنود الأميركيين وجنود الإئتلاف. فالنظام إستفاد من عدم الإستقرار في العراق وأفغانستان لإعادة التأكيد على زعم إيراني بخصوص وضع قوته الإقليمية.

أما الأسلحة الإيرانية بما يتعلق بقدرة الدمار الشامل وترسانة الصواريخ البالستية فتعتبر هامة. وقد حددت إجهزة الإستخبارات الأميركية إيران على أنها بلد يواصل على الأرجح صنع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وفي حين أن أسلحة كهذه تعتبر ذات قيمة عسكرية محدودة، فإن بإمكانها، مع ذلك، تغيير طبيعة الصراع من حيث أنه سيكون لها تأثيرات سيكولوجية وربما سياسية أكبر بكثير من تأثيرها العسكري الفعلي. كما أن المخزون الصاروخي البالستي لإيران هو الأكبر في الشرق الأوسط. أما إحدى أكثر الجوانب إقلاقاً لبرنامج أسلحة الدمار الشامل الإيراني فهو مجهود طهران المصمم على بناء صواريخ بالستية تمكنها من تسديد رؤوس حربية تقليدية، أو رؤوس كيماوية أو بيولوجية أو نووية محتملة ضد جيرانها في المنطقة وما وراءها. وقد إدعت إيران في الخريف الماضي بأن بإمكان صاروخ شهاب – ٣ أن يضرب أهدافاً على مسافة تصل الى ١٢٠٠ ميلاً، بما فيها إسرائيل، مصر، تركيا، العربية السعودية، أفغانستان، الهند، باكستان، و جنوب شرق أوروبا. أما صاروخ شهاب – ٤ الإيراني فسيكون له القدرة المضاعفة لشهاب –٣ بحيث يصل مداه الى ٢٤٠٠ ميلاً، ما يسمح لإيران بضرب إلمانيا، إيطاليا و موسكو.

وقد طورت الحكومة الإيرانية بنية تحتية واسعة، بدءاً من المختبرات وصولاً الى المواقع الصناعية، لدعم أبحاثها حول الأسلحة النووية. وتابعت الحكومة جهودها منذ كانون أول ٢٠٠٥ لإستئناف تخصيب اليورانيوم في تحدٍ للمجتمع الدولي. ومع العجزعن التدخل العسكري وما يستتبعه من تغيير للنظام، فسيكون بإمكان النظام الإيراني إمتلاك السلاح النووي في وقت ما من بداية الى منتصف العقد المقبل.

إن إيران مسلحة نووياً يمكن أن تشكل تهديداً إستراتيجياً خطيراً للولايات المتحدة وحلفائها لأن القيادة في طهران ستتجرأ على الدفع قدماً بطموحاتها داخل وخارج المنطقة، سواء بشكل مباشر أم من خلال بدائلها الإرهابية. وبذلك فإن بإمكان الأسلحة النووية تخفيض مستوى عتبة الإستخدام الإيراني للقوة التقليدية. إذ قد يعتقد صناع القرار الإيرانيون بأن ترسانتهم النووية ستحمي البلد من عمل إنتقامي وبذلك فإن إيران قد تتصرف بشكل أكثر جهوزية ضد القوات الإميركية وحلفائها سواء في المنطقة أو أي مكان آخر. وكما يحتج ديفيد أوشمانيك من مؤسسة" راند كوربوريشن" بالقول، " من المرجح أن تبرهن إيران نووية عن سلوك أكثر خطراً وإصراراً – تحديداً في مجالات كالإرهاب – وزيادة مخاطر التصعيد بشكل بارز، حتى ولو بشكل غير مقصود." كما أن إيران نووية يمكن أن تفاقم التوترات الإقليمية، خاصة بسبب إمكانية سعي المسؤوولون الإسرائيليون الى إستباق القدرة الإيرانية (النووية).

إصطفاف إستراتيجي جديد

إن شبح نظام إيراني مسلح نووياً، ملتزم بحسب تصريحاته بتدمير إسرائيل وإبتداء هولوكست متجددة، لا يتطلب تفسيراً مكثفاً. إذ يوافق عدد من الخبراء على أن المحافظة على علاقة ردع مستقرة مع طهران أمر سيبرهن عن صعوبة أكبر بكثير من التجربة الأميركية – السوفياتية إبان الحرب الباردة. فإيران التوسعية، إيديولوجياً، المتجرأة بالسلاح النووي تمثل أيضاً تهديداً لدول الخليج الفارسي السنية الحكم والغنية بالنفط. فإيران الآن توسع مزاعمها بخصوص حقول النفط والغاز الطبيعي في الخليج الفارسي وبحر قزوين، كما سيتبع سيادة إيران على دورة الوقود النووي سياسة خارجية أكثر حزماً بالتأكيد، تقريباً.

وقد قاد هذا الأمر الى ما وصفته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بـ "الإصطفاف الإستراتيجي الجديد" في الشرق الأوسط الأمر الذي يوطد رغبة واشنطن وتلك الحكومات في تعزيز السلام والإستقرار ضد أولئك الذين يدعمون تطرف العنف من قبل دول كسوريا وإيران. ففي هذا الإصطفاف، يُدخل صناع السياسة الأميركيين حلفائهم في الحساب: تركيا، إسرائيل، مصر، الأردن، البحرين، الكويت، عُمان، قطر، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، الى جانب قادة لبنان، السلطة الفلسطينية، والعراق.

ولأول مرة تجد إسرائيل والبلدان العربية في الشرق الأوسط نفسها بوضع الشريك بسبب عدم ثقتها المشتركة والمتبادلة بإيران. فتحالف هذه الدول الإستراتيجي – الموجود حتى ولو أنه لا يزال غير معترف به – يمكن أن يمثل خط الدفاع والردع الأول بالنسبة للولايات المتحدة ضد إيران.

وللمساعدة في تعزيز هذا الإئتلاف الضعيف المصمَّم لإحتواء نفوذ إيران وتعزيز قدرات الدفاع والردع الإقليمي، فقد إستهلت الحكومة الأميركية "حوار أمن الخليج"، وهو مجهود ديبلوماسي ركز على مبيعات الأسلحة والمساعدات مثل أمن المرافئ وحماية البنية التحتية للطاقة للعربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، وعُمان. إن فشل نضوج هذه الشراكة الإستراتيجية سيجرأ إيران أكثر كقوة عدم إستقرار في الشرق الأوسط ويمكِّنها من تقويض المصالح الأميركية في مختلف المجالات.

وفي وضع كهذا، فإن إعادة تقييم الأسلوب الذي تدرس فيه الحكومة الأميركية مسألة الـ QME يعتبر أمراً ضرورياً. ففي الوقت الحاضر لا يبدو بأن هناك أية دولة عربية متحمسة لشن حرب مع إسرائيل. أما العراق فلم يعد يشكل تهديداً. وتعاني سوريا من تجهيزات وقدرات جوية محدودة عفا عليها الزمن، كما أن عملية سلام الشرق الأوسط قد ضاءلت من دور الأردن، لكل الغايات العملية، كبلد خطر بالنسبة لإسرائيل وأسكتت أي تهديد مصري، على الأقل في المدى القريب. وفي حين أن الإنتصار في صيف ٢٠٠٦، بحسب فهم حزب الله، يمكن أن يشجع أعداء عرب محتملين، كسوريا، لتسريع تطوير قدرات حربية متماثلة، فإن حصول حرب تقليدية أمر غير مرجح الى حد كبير في المدى القريب الى المتوسط. فإسرائيل تواجه فعلاً تهديداً متماثلاً متنامياً من وحدات إرهابية منظمة، صواريخ أرض – أرض طويلة المدى وأسلحة دمار شامل، إلا أن القدس تحتفظ بميزاتها في مجال الإستطلاع الفضائي، الصواريخ الطويلة المدى، الأسلحة النووية، والصواريخ البالستية التكتيكية المضادة، التي تعتبر كلها جزءاً من إستراتيجية الردع الإسرائيلية. أما التهديدات المتماثلة والهجمات الإرهابية فستظل،على الأرجح، الهاجس اليومي الأكثر ضغطاً، وهو الهاجس الذي سيكون فيه الـ QME الإسرائيلي عاجزاً عن تحييده، إلا أن أي تهديد وجودي سيظل تهديداً خارجياً، على الأرجح. كما يشعر الإستراتيجيون الإسرائيليون بالقلق أيضاً حول إستقرار النظام القديم في مصر، الأردن، والعربية السعودية، إلا أن هواجس مستقبلية كهذه لا يمكن أن تقود السياسة الأميركية بعيداً عن الإنكباب على التهديدات الفورية ذات الأولوية العالية بالنسبة لها ولحلفائها، والتي هي في هذه القضية المركزية تتعلق بالتهديد الإيراني المشترك.

أما هذا الأمر فسيتطلب توضيحاً أميركياً مع إسرائيل حول الميزة العسكرية النوعية. إذ لا يزال المسؤولون الإسرائيليون يعتبرون مبيعات الأسلحة المتطورة الى دول عربية إقليمية على أنها تمثل تآكلاً لميزاتهم النوعية. فبحسب التعريف الإسرائيلي للـ QME، فإنهم على حق: إن أي إفراج عن

الأسلحة لبلد عربي يؤثر عكساً على الـ QME الإسرائيلي. إلا أن هناك إشارات تقول بأن الحكومة الإسرائيلية قد بدأت بإتخاذ موقف أكثر براغماتية بخصوص مبيعات الأسلحة الأميركية لحلفاء واشنطن العرب. وكانت الحكومة الأميركية – الإدارة الأميركية واللجان النيابية المختلفة – تدرس منذ أوائل عام ٢٠٠٧ رزمة أسلحة بقيمة ٢٠ مليار دولار للعربية السعودية وعدد من دول الخليج الفارسي. وبشكل لافت، لم يعترض إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على هذه المبيعات وإعترف بحاجة واشنطن الى دعم دول عربية معارضة لإيران. إلا اللوبيات الموالية لإسرائيل لا تزال تستخدم نفوذها في الكونغرس لإقتراح حدود على هذه الرزمة، مثل تقييد نشر منظومات معينة الى منطقة الخليج الفارسي القريبة وحذف منظومات دقة محددة من عملية البيع.

ماذا لو أن واشنطن لم تقم بتزويد دول شرق أوسطية بالأسلحة؟ ما الذي قد يحدث لو أن صناع السياسة الأميركيين خضعوا للضغط الإسرائيلي ووافقوا على عدم موازنة العدوان الإيراني بمبيعات الأسلحة الى حلفائهم العرب؟ من المرجح أن يكون عدم الإستقرار المتزايد هو النتيجة المرجحة مع وجود نزاع أكثر طائفية في العراق ووضع أكثر غموضاً في لبنان. فمع إيران جريئة تغذي عدم الإستقرار، سيقوم عدد من بلدان الشرق الأوسط بالإنفاق أكثر على أسلحة عالية التقنية من مزودين خارجيين في الوقت الذي تقوم فيه بتسريع قدراتها الأهلية الحقيقية لتطوير وإنتاج الصواريخ القصيرة والطويلة المدى وأنواع أخرى من الأسلحة.

فلو أن الحكومة الأميركية خفضت مستوى تزويد السلاح فإن عدداً من البلدان، بما فيها روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، ودولاً أخرى، ستملأ الفجوة دون إعتبار لهواجس الـ QME. فعلى سبيل المثال، وفي العام ٢٠٠٦، وقع مسؤولون سعوديون مذكرة تفاهم مع الحكومة البريطانية لشراء ٧٢ طائرة مقاتلة من نوع "تايفون" ذات الأدوار المتعددة بقيمة ٢١,٢ مليار دولار تقريباً، وتتفاوض الرياض حالياً مع روسيا لشراء ١٥٠ دبابة من نوع T-90 بقيمة مليار دولار على الأقل. كما إستدرج سلاح الجو الإماراتي مناقصات لشراء منصة حربية جوية اليكترونية وإنذار مبكر، وهي صفقة بقيمة مليار دولار تقريباً.

فإذا ما خسرت الشركات الأميركية مبيعات أسلحة للمنطقة، فإن الحكومة الأميركية ستخسر أيضاً رافعة وإمكانية نفاذ قيادي رفيع، نفوذ مكافحة الإنتشار، ومدخرات إحترازية ملازمة وفي صلب كل عملية بيع، بالإضافة الى إمكانية التشغيل المتبادل، الذي يعتبر أمراً حاسماً إذا ما كان هناك في أي وقت أزمة تتطلب إنتشاراً أميركياً وعمليات إئتلافية. أما التأثير فسيكون طويل الأمد. فلو أن المسؤولين الأميركيين، على سبيل المثال، لم يبيعوا سفينة خفر السواحل الحربية للعربية السعودية، فقد كان سيلتزم المسؤولون الأميركيون ما بين ٢٠ الى ٣٠ عاماً قبل أن تتوفر لديم فرصة أخرى لإستعادة نفوذهم لدى سلاح البحرية الملكية السعودية. ففي الماضي، أدت العلاقات المُصاغة من خلال مبيعات الأسلحة والتعاون الأمني الى حقوق متزايدة في مجال إرساء القواعد العسكرية، إعادة تموضع التجهيزات، والنفاذ الى المرافئ. إذ أثبتت مبيعات الأسلحة أهميتها الشديدة بالنسبة لعمليتي " درع الصحراء" و "عاصفة الصحراء"، عملية "الحرية العراقية" وكذلك في الحرب العالمية على الإرهاب.

إن إنجاز مبيعات رزمات الأسلحة ليس معادلاً لرافعة تم التخلي عنها. فالبنتاغون يحتفظ بتأثيره ونفوذه في مجال تزويد قطع الغيار، المساعدات التقنية، وعمليات رفع وتحسين النوعية. إذ من الأرجح أن تقوم السلطات الأميركية بالحد من مبيعات الأسلحة الى دول مصدرة متغيرة أقل قدرة، أو تصدر لها كميات أقل، منه الى دول مصدرة أخرى. فعلى سبيل المثال، إن صواريخ جو- جو المتطورة المتوسطة المدى (AMRAAM) التي تم تسليمها مؤخراً للعربية السعودية هي أقل قدرة من تلك النسخة المقدمة لإسرائيل والمصنوعة بحسب معايير الناتو. فإنظمة الإستهداف الدقيقة مثل "هاربون ٢" و " ذخائر الهجوم المباشر المشترك" (JDAM) معتمدة على البرمجيات المزودة أميركياً، والتي بالإمكان قطعها إذا دعت الحاجة.

مقاربة جديدة

في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تحديات جديدة، تعتبر مسألتي مراجعة تفاهم الـ QME والعملية المتعلقة بها أمراً حيوياً. وليس هناك حاجة لأن تكون مراجعات كهذه مثيرة للجدل ولا أن تستبدل العلاقة الجوهرية بين واشنطن والقدس. إذ على كلا البلدين أن يتوافقا على تعريف مشترك للـ QME وصب تعريف كهذا في تحليل مشترك دقيق جداً. على كلا الحكومتين القيام بتقييم إستراتيجي مشترك

للبيئة الأمنية الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبناء على هذا التقييم، سيعترف الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن من غير المرجح أن تقوم إمارات دول الخليج الفارسي، السنية بغالبيتها، بمهاجمة إسرائيل أو أن تنضم الى أي إئتلاف لشن حرب تقليدية ضدها. وفي حين أن الهـــواجس الإسرائيلية بشأن تغيير النظام مستقبلاً في العربية السعودية ومصر هي هواجس مفهومة، فإنها تتضاءل أمام التهديد الحقيقي والحالي الذي تشكله إيران. وللتخفيف أكثر من الهواجس الإسرائيلية، فإن عملية الوكالات الأميركية المتبادلة قد تعمد الى إجراء تقييم على أساس سنوي حول ماهية توليفة القوى التقليدية الإقليمية "المرجحة" التي بإمكانها تهديد إسرائيل في السنوات السبع المقبلة. وعلى المسؤولين الإسرائيليين الإعتراف أيضاً بأن معارضة مبيعات الأسلحة الأميركية لدول الخليج الفارسي الحليفة لواشنطن أمر لا طائل منه. إذ يلزم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل حلفاء عرب مسلحين جيداً لمواجهة وإحتواء النظام الإيراني.

إما إحدى الطرق الممكنة لإعادة تقييم الـــ QME بخصوص مبيعات الأسلحة مستقبلاً للمنطقة فستكون مقاربة إقليمية على أساس أمني. وفي الوقت الحالي، لا يوجد " شجرة قرار" لمساعدة المحللين عند قيامهم بدرس مبيعات الأسلحة لدول شرق أوسطية. ويعرض الجدول رقم ١ مقاربة محتملة.

عملية تحديد الـــ QME

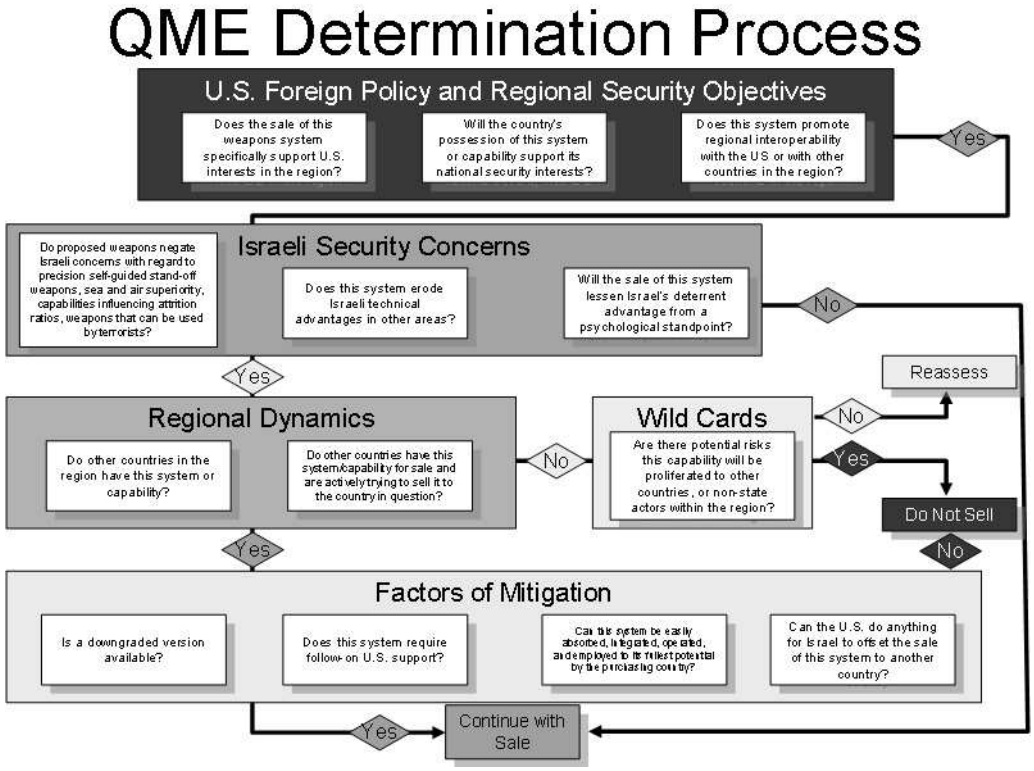

في ظل نظام كهذا، سيكون على المسؤولون الأميركيون التحديد بأن أية عمليات مبيعات أسلحة محتملة هي عمليات تؤدي الى تعزيز التحالفات الإقليمية وردع الأنظمة الراديكالية كتلك الموجودة في سوريا وإيران، أي أن إطار العمل الإستراتيجي للبلاد ضمن المنطقة يبررعملية البيع، وبأن إمتلاك البلد لهذا النظام أو هذه القدرة يدخل في مصلحتها الأمنية الوطنية، وبأن النظام يعزز إمكانية التشغيل المتبادل مع الجيش الأميركي. فـــإذا كانت الإجوبة سلبية، فإن طلب البيع يجب رفضه. وعلى كل حال، إذا كان الجواب إيجابياً، عندها قد يتم التوجه الى مسألة مبيعات الـــسلاح بعنوان أنها عكس الهاجس الإسرائيلي.

إن تحليلاً كهذا سيأخذ بالإعتبار ما إذا كان النظام المقترح سيجعل الميزات التقنية الإسرائيلية تتآكل في مجالات أخرى لتشمل المدفعية المدرعة ذات الدفع الذاتي، أنظمة الإستهداف والمضادة للبطاريات، طائرات الإعتراض والضرب، المروحيات الهجومية، طائرات من دون طيار، وذخائر أسلحة جو – أرض دقيقة وموجهة ذات عامل معادل، صواريخ أرض – جو، صواريخ مضادة للسفن، صواريخ بالستية، ومسرح عمليات الدفاع الصاروخي البالستي. وأخيراً، على التحليل أن يقيِّم ما إذا كان بيع هذا النظام سيقلل من ميزة الردع الإسرائيلية من وجهة النظر السيكولوجية. فإذا كانت الأجوبة "لا"، فقد يتم المصادقة على مبيعات السلاح؛ وفي كل الأحوال، إذا كان الجواب على أية تساؤلات هو "نعم"، عندها يجب تحليل الطلب أكثر في سياق الديناميكيات الإقليمية. وهذا سيؤدي الى الإنكباب على مسألة ما إذا كانت بلدان أخرى في الشرق الأوسط قد سبق وإمتلكت النظام أو القدرة، أو ما إذا كانت بلدان أخرى كفرنسا، بريطانيا، الصين أو روسيا قد سعت أيضاً لبيع المنظومة الى البلد محل السؤال. فإذا كانت الأجوبة سلبية، فإن المحللين قد يدرسون مجموعة سيناريوهات شرسة، مثل المخاطر التي يمكن أن تنشرها القدرة الى بلدان أخرى أو الى فاعلين غير حكوميين ضمن المنطقة، وما إذا كانت القدرة الأميركية على التأثير على البلد من خلال التدريب ومبيعات قطع الغيار ستتجاوز في أهميتها تلك المخاطر. أما إذا كان الجواب على أي من هذه الأسئلة هو "نعم"، فإن الطلب المتعلق ببيع السلاح سيتم تحليله إزاء عدد من العوامل الملطفة.

وغالباً ما باعت الحكومة الأميركية أنظمة سلاح منخفضة المستوى لدول عربية ونسخات متطورة لإسرائيل أو رفعت من مستوى رزمات السلاح "الموازن" للإسرائيليين الى جانب مبيعات الأسلحة للعربية السعودية ودول عربية أخرى. وقد يستمر المحللون بتحديد ما إذا كانت النسخة المنخفضة المستوى للسلاح متوفرة وما إذا كان بإمكان المسؤولين الأميركيين التخفيف من القدرات التقنية من خلال الإحجام عن تقديم الصيانة، ومنع إستخدام الأقمار الصناعية، البرمجيات المتطورة، حلقات ربط المعلومات الموجهة، أنظمة الموضعة العالمية، أو تقنيات تعزيز الصور الذهنية الرقمية.

بإمكان الوكالات الحكومية الداخلية تبني وسائل تحليلية أخرى أيضاً، مثل مقاربة مبنية على أساس القدرات بإستخدام منهجية عقائدية، تنظيمية، تدريبية، مادية، قيادية، توظيفية عاملة، ومرنة لتحليل إسرائيل وتوليفات أعدائها الإقليميين المحتملين. وبإمكان الحكومة الأميركية رعاية ألعاب حرب بإستخدام عمليات المحاكاة لتحليل تأثيرات مبيعات السلاح على الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل. وتستخدم عمليات محاكاة كهذه نموذج إنسيابي لعملية تحقيقية / سببية أو حتمية للمساعدة في إقامة علاقة متطابقة كيف أن تغييرات دقيقة وصغيرة في نظام ما يؤثر على سلوك النظام بكامله. وتشمل الأمثلة نموذج التقييم البديهي لوضع " التعاون الدولي للتطبيق العلمي"(SAIC)، وسيلة صنع القرار الذي يكسر القضايا المعقدة بحيث يمكن الإعتراف بعلاقات هامة وتقييمها، و ونموذج "ستيللا" لمعهد المهندسين الكهربائيين، وهو نموذج محاكاة ديناميكي يسمح لتحليل نوعي لنظام ما وتحديد العلاقات السببية والتأثيرية بين الأنشطة.

إن تحولاً نموذجياً في كيفية مقاربة صناع السياسة الأميركيين والإسرائيليين للـ QME لن يمكِّن واشنطن من تجديد إلتزامها العام بضمان بقاء إسرائيل فقط، وإنما سيمكنها أيضاً، بواسطة خلق آلية للمساعدة في الدفاع عن دول عربية معتدلة من التهديد الإيراني، من البدء بإصلاح صورة الولايات المتحدة في أقل جزء من العالم العربي. إذ ليس من مصلحة أي من الولايات المتحدة أو إسرائيل السماح بسوء تطبيق للـ QME لإعاقة الرد الموحد على تهديد العدوان والإرهاب الإيراني.